

## حلقة نقاشية بمناسبة حملة ١٦ يوم لمناهضة العنف ضد النساء

تحت شعار ((بدأً بيد لمحاربة العنف ضد النساء )) وبمناسبة حملة ١٦ يوم لمناهضة العنف ضد المرأة أقامت جمعية الأمل العراقية/ مكتب النجف بتاريخ ٢٦ / ١١ / ٢٠١٠ حلقة حوارية. بحضور ٢٠ شخصية تمثلت بعدد من القضاة والعاملين في السلك القضائي (مدعي عام وقاضي أحوال شخصية سابقاً، قانونين، محامين، ممثل عن التربية، الصحة ، منظمات غير حكومية محلية، مكتب وزارة حقوق الإنسان، العاملين في مركز الإرشاد الاسري الذي افتتحته جمعية الأمل في النجف في ايار الماضي.

الهدف الأساس من إقامة الحلقة هو تسليط الضوء على ظاهرة العنف الأسري التي بدأت بالظهور بشكل واضح والتي أكثر ضحاياها النساء والأطفال، كذلك الخروج بمجموعة من التصورات والحلول التي من شأنها المساهمة في حماية ووقاية الأسرة من العنف.

بدأت الحلقة الحوارية بعرض فيلم قصير عن حالات العنف ضد النساء. بعدها تم عرض الخدمات المجانية التي يقدمها المركز في مجال الإرشاد الاجتماعي، والقانوني، والنفسي للأسرة، وعدد الحالات التي رصدت خلال فترة عمل المركز والتي تم مساعدة البعض منها على تجاوز مشكلاتها وتعزيز الاستقرار الأسري وبالتالي تحقيق الأمن الاجتماعي. موضحين إن العمل في المركز اوجد تواصل أكثر مع حالات العنف من عن قرب. كذلك توضيح الايجابيات في عمل المركز منها كسر حاجز الصمت لدى النساء للتكلم عن قضاياهم، الاستماع إلى المرأة وتوجيهها من طرف مختص ودعمها نفسياً، تطرقت الحوار والنقاش بعدها إلى مواضيع مهمة منها أكره الفتيات على الزواج المبكر ، وإجراء عقود الزواج خارج المحكمة، الأمر الذي يؤدي إلى ضياع الحقوق القانونية والاجتماعية للمرأة وحقوق أطفالها ، نتيجة تهرب الرجل من مسؤولياته الأسرية. كذلك ارتفاع نسب الطلاق وتعدد الزوجات، والزواج المؤقت، وغير ذلك من أشكال العنف التي ترسخها الممارسات والأعراف العشائرية والتفسير الخاطئ للدين .

كما أكد المدعي العام وقاضي الأحوال الشخصية سابقاً / السيد علي صكيل إلى ازدياد حالات الزواج خارج المحكمة وازدياد حالات قتل النساء بدون خوف تحت غطاء (جرائم شرف) وهذا يعود إلى وجود ثغرة في القانون ( بدعوى الشرف ) .

كما أشار قانوني مركز الإرشاد السيد محمد عبد الرضا إلى الاجراءت العقيمة التي تخذل وتجهد المرأة داخل المحكمة (مقبرة الأحكام ) نتيجة الروتين والبطيء في التبليغ وتنفيذ الأحكام .

تناوب المشاركون على أغناء الحلقة بجملة من التوصيات منها :

- إن القانون وحده غير كاف إذ يجب تغيير السلوك الإنساني وخلق بيئة قانونية وتشريعية وسياسية واعية لقضايا المرأة واعتبارها مسؤولية مجتمعية لأن أسباب العنف الأسري مرتبط بالأعراف والتقاليد والبيئة الاجتماعية.
- العمل بالاتفاقيات والمواثيق الدولية المصادق عليها وخاصة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وملائمة التشريعات الوطنية لها ووضع السياسات والآليات الكفيلة بتطبيقها.

- تفعيل دور وزارة المرأة ولجنة المرأة والطفل في مجلس المحافظة مع التأكيد على تخصيص جزء من ميزانية اللجنة لموضوع العنف .
- أهمية إصلاح القضاء الشرعي والعمل على إصدار التشريعات الرادعة للعنف بات من أهم المطالب التي يجب أن توجه.
- تدريب المتعاملين مع النساء المعنفات من أطباء وشرطة وباحثين حول كيفية التعامل مع مثل هذه الحالات من جانب أنساني وجدي، لكي لا يتسببوا بزيادة معاناة النساء بسبب جهلهم للأسلوب الصحيح.
- التأكيد على دور رجال الدين في بث مفاهيم نبذ العنف ضد المرأة ومن أهمها الزواج المبكر .
- تشديد العقوبات على القائمين بعقود الزواج خارج المحكمة.
- توعية المجتمع بمخاطر الزواج دون السن القانوني لما يترتب عليه من ضياع لحقوق المرأة القانونية ومخاطر صحية .
- رفع توصيات الحلقة إلى مجلس المحافظة لمناقشتها ضمن الجلسة الأسبوعية.



جمعية الأمل العراقية / مكتب النجف

٢٠١٠/١١/٢٦